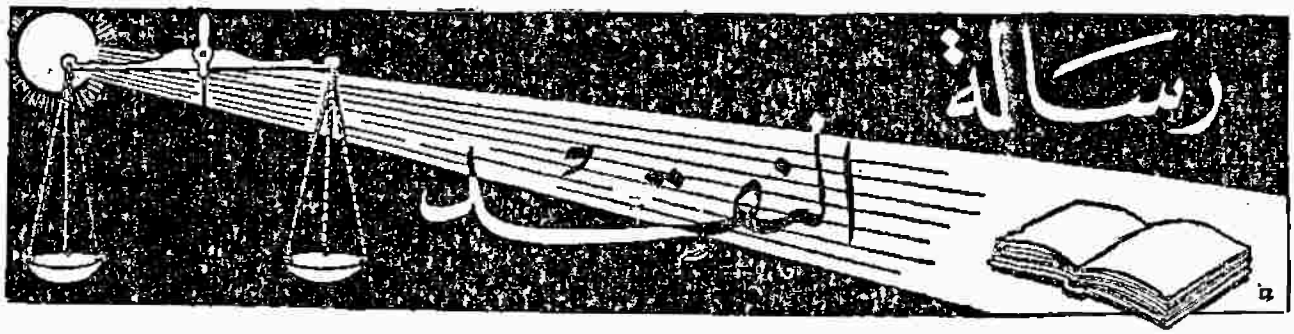

كتاب إحياء النحو

للأديب السيد عبد الهادى

نشر الأستاذ أحمد احمد بدوى ، فى مجلة الرسالة ، نقداً لكتاب إحياء النحو للأستاذ الجليل ابراهيم مصطفى ، ولقد قرأته بامعان وتدبر كما أقرأ غيره من البحوث التى تتعلق بعلم النحو وخاصة فى الأشهر القليلة الأخيرة التى قامت فيها ضجة حول الضعف في اللغة العربية وأسبابه وعلاجه ، وقد كان النحو محوراً فى هذه البحوث كلها ، فقد جعل كل من الباحثين النحو فى صورة خاصة سبباً من أسباب الضعف فى العربية وجعله فى صورة أخرى ، أوجز فى بيانها ، سبباً من أسباب التقوية فى العربية أي أن الباحثين المحدثين أجمعوا على تعبير نحوى قديم ، هو النحو فى الكلام كالملح فى الطعام يفسده ويصلحه ، فكان طبيعياً أن أقرأ أنا وأمثالى نقد الأستاذ بدوى لإحياء النحو لأنه نقد للمنهج الجديد الذى نريد أن نأخذ به نفوسنا والنشء كذلك فى معرفة قواعد اللغة العربية وهذه هي ناحية الأهمية فى هذا النقد بغض النظر عن علم المؤلف وجلال قدره فهذا أمر يعرفه الكل

وقد استهل الأستاذ نقده بأن نحو اللغة العربية ثقيل عسير يحتاج إلى كثير من التهذيب والتبويب ليصبح سهل المأخذ قريباً إلى النفوس محبباً إليها درسه وفهم قواعده وأصوله ، ولى على ذلك اعتراض ثانوى ذلك أن الأستاذ يريد أن يهذب النحو ويبوبه ليفهم بذلك قواعد النحو ، فأوجد بذلك شيئاً اسمه النحو وشيئاً اسمه قواعد النحو ، وهذه نتيجة خاطئة سببها على ما أظن الأسلوب الانشائي الذى لا يعنى بتحديد المقصود من كل عبارة ومن كل لفظ ، وإنما يعني برصف بعض جمل منمقة تؤدى معنى عاما لا تحده خطوط أربعة ، وهذا إن جاز فى بعض أنواع الكتابة فهو غير جائز في النقد . وتفصيل القول فى هذا أن هناك مسائل ككون الفاعل مرفوعاً واسم إن منصوباً والتالى لمن مجروراً ؛ هذه المسائل وأمثالها هى قواعد اللغة العربية ولا سبيل لتغييرها أو تبديلها ، ولم يقصد أحد من الباحثين المعاصرين باصلاح النحو إصلاح هذه القواعد — هذه القواعد تحتاج إلى ما يحصرها وينظمها ويقيم الدليل على صحتها ، وذلك هو علم النحو أو هو النحو بحذف كلمة علم لأنها مفهومة ولا بد من تقديرها عند ما نقول النحو — والنحو هو محل بحث الباحثين ، وتجديد المجددين ، وليست قواعد اللغة محلاً لذلك ، وإذن ليس هناك شئ اسمه قواعد النحو كما خيل للأستاذ — وإلا فليقل لنا الأستاذ ماهى قواعد النحو التى يقصدها

ثم عقب الأستاذ على ذلك بذكر النتائج التي توصل إليها متألماً بعد القراءة ، وأولى هذه النتائج أن الكتاب ليس فيه شئ جديد ومعنى ذلك أنه نقل من القديم لا أكثر ولا أقل ففيم النقد إذن ، وفيم ذكر النتائج الأربع الباقية إذا لم يكن هناك جديد ؟ المتفق عليه أن الشئ إذا كان صورة مما سبقه فليس محلا للنقد أبداً

والنتيجة الثانية أن الكتاب لم يحدث فى دراسة النحو أو كتبه أو قواعده أى تغيير أو تبديل . ويلاحظ هنا أن الأستاذ لا يزال يصر على استعمال « قواعد النحو » وأي فرق بين النتيجة الأولى والثانية ؟ أليست الثانية تفسيراً للأولى ؟ فهلا أضاف الأستاذ احدى النتيجتين إلى الأخرى لأنهما فى معنى واحد والأستاذ لا يجهل أن نتيجة واحدة قد تكون خيراً من عشر

نتائج ، وهو لا يجهل كذلك أن العدد في الليمون

والنتيجة الثالثة أن ما في الكتاب ليس إلا تعليلات كتعليلات النحاة ، وأظن هذا أيضاً داخلا تحت عدم الجدة التي لحظها الأستاذ في النتيجة الأولى

والنتيجة الرابعة أن المؤلف ادعى على النحاة قضايا غير ممحصة ولنتظر ما يقول الأستاذ في ذلك ونعقب عليه في حينه

وأما النتيجة الخامسة فهي أن المؤلف في الأبواب القليلة التي أراد ضم بعضها إلى بعض يريد النحو عسراً لا سهولة وفهما على أنه لم ينجح في هذا الضم . هذه هي النتيجة الخامسة والأستاذ يعترف فيها صراحة أن المؤلف قد أحدث حدثاً جديداً ، زاد النحو عسراً ، وهو أمر يستحق النقد الذي ينشر في الرسالة على دفعتين ومع ذلك يقول الأستاذ في النتيجة الأولى إن الكتاب ليس فيه شيء جديد ، هذا تناقض لا يصح أن يكون نتيجة الغفلة الفكرية وإنما هو نتيجة غفلة الذاكرة فحسب ، ألست معي أيها القارىء الكريم في إقرار هذا التناقض الغريب ؟

ثم أخذ الأستاذ في مناقشة ما ورد في الكتاب فابتدأ بتعريف النحو ولم يرض عن التعريف الذي ارتضاه المؤلف ليوسع دائرة النحو فقد قصره النحاة على معرفة أواخر الكلمات إعراباً وبناء ، وأراد المؤلف أن يكون النحو قانون تأليف الكلام وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى يستقيم العبارة ويمكن أن تؤدي معناها . لم يرض الناقد عن هذا التعريف لعلم النحو ، ولكن القارئ يدهش إذا علم أن الناقد عاد فدافع عن هذا التعريف وأثبت أنه الصواب من حيث لا يريد حيث قال : « فليس صحيحاً إذن أن ندعي على النحاة أنهم قصروا بحثهم على أواخر الكلمات بل هم قد تعرضوا كثيراً وكثيراً جداً أكثر مما توهم المؤلف الفاضل إلى بيان وضع الكلمة من الكلمة والجملة من الجملة ... ... » وضرب الناقد مثالاً لذلك باب الفاعل في كتاب أوضح المسالك لابن هشام

وإذا كان المؤلف قد آمن بأن هذه المباحث من مباحث النحو التي توسع فيها النحاة والتي خصوها بعناية تعدل أضعاف عنايتهم بحركات أواخر الكلمات فكيف استقام عنده تعريفهم للنحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلمات اعراباً وبناء ؟ وإذن يكون تعريف النحو كما عرفه النحاة قاصراً عن غايته بشهادة الناقد نفسه لأنهم قد تعرضوا لمباحث كثيرة غير حركات الأواخر كما يقول الناقد ولكنهم جعلوا التعريف قاصراً على معرفة أواخر الكلمات اعراباً وبناء — وإذا كنا قد اكتفينا بنقد الأستاذ بدوى من مقاله نفسه مسلمين بصحة ما قاله بالحرف الواحد فهل لنا أن نستوضحه بعض الشيء ونسأله : هل صحيح أن النحاة وقوا المباحث النحوية التي هي غير حركات الاعراب حقها إحصاء وتبويباً ؟ فأين إذن الباب الذي بحث النفي ؟ وأين الباب الذي بحث التوكيد ؟ وأين الباب الذي بحث التذكير والتأنيث ، وأين أمثال هذه الأبواب التي هي العمدة في تركيب الجمل وفهم خواصها ؟ نعم ذكرت بعض هذه المباحث مفرقة في الأبواب المختلفة ، وقد اعترف المؤلف بذلك ، ولكنه دعا إلى جمعها وتكميلها وتنظيمها حتى تفيد فائدتها المرجوة ، ترى أليس تعريف المؤلف هو التعريف الصواب الشامل؟

وأخيراً رمي الناقد بقضية لم يقم عليها برهاناً إلا الثقة الغالية التي يأمل أن يجدها من القراء ، فقد ادعى أن المؤلف لم يشر إلى علاقة الكلمة بالكلمة بل قصر الكتاب على حكم آخر الكلمات ولم يعن بغيرها . كيف لم يشر المؤلف إلى علاقة الكلمة بالكلمة مع أن الكتاب كله في علاقة الكلمة بأختها ؟ ألا ترى أن المؤلف قد أرجع الحركات المختلفة إلى معان مختلفة ، وأن الكلمة تأخذ حركة خاصة إذا كان لها مركز خاص في الجملة وعلاقة خاصة بغيرها من الكلمات وبتغير هذا المركز وهذه العلاقة تتغير الحركة ؟ أليس ذلك هو المبدأ الذي ينادي به المؤلف والذي استغرق الكتاب من أوله إلى آخره ؟ أو ليس ذلك بحثاً في علاقة الكلمة بالكلمة والكلمة بالجملة . هذه مغالطة ظاهرة وحاشا لله أن تكون سوء فهم أو قصد .

ثم انتقل الأستاذ إلى نقد الكتاب في فلسفة العامل فذكر أن المؤلف لم يذكر رأيه صراحة في العامل ، والمسألة يكفي فيها التلميح عن التصريح لأنها واضحة جلية ، فالمؤلف يرى أنه ليس هناك شيء اسمه العامل يرفع وينصب ويجر وإنما يفعل ذلك المتكلم تبعاً لمركز الكلمة في الجملة وعلاقتها بأخواتها ، وأظن أن الدفاع

عن نظرية العامل لا يجدى شيئاً وقد تهدمت تماماً وملها الناس وأصبح المشتغلون بالنحو لا يملكون أنفسهم من الضحك حين يقدرون العامل فى مثل زيداً رأيته حيث يقولون رأيت زيداً رأيته . على أنه فى كثير من الأحوال تكون الجملة واضحة فاذا حاولت تقدير عامل لكلمة فيها تعقدت كما فى قولنا « أحقاً ما تقول ؟ »

وانتقل الأستاذ بعد ذلك لمعانى الأعراب ، وهو ينقد رأى المؤلف فى أن الفتحة ليست علامة إعراب ، وإنما هي الحركة المستحبة عند العرب وشأنها شأن السكون فى اللغة العامية . ينقد الأستاذ هذا الرأى لأنه فى نظره يجعل كل الأسماء المفتوحة الآخر لا يعنى بها العربى ولا يهتم بها ، مع أنها تعبر عن معان هامة فى الجملة قد لا تفهم إلا بها ؛ وقد أقام الأستاذ الدليل على ذلك . ونحن لا نخالفه فى أن من الكلمات المفتوحه ما يدل على معان هامة فى الجملة لا تفهم إلا بها ، ولكننا نسأل الأستاذ : من أين له هذا الفهم ؟ من أين أتى له أن المؤلف قصد أن المعاني التى تدل عليها الأسماء المفتوحة الآخر معان لا يعتني بها العربى وليست ذات خطر فى الكلام ؟ . لا يزال كتاب « إحياء النحو » بين أيدينا فيستطيع الأستاذ أن يقرأه مرة ثانية ليقتنع بأن المؤلف لم يقصد بتاتاً إلى ما فهمه ؛ ولقد قرأت الكتاب وأجهدت نفسى فى الفهم لأجد مايشير إلى ذلك تصريحاً أو تلميحاً فلم أجد . فليدلنا الأستاذ على الموضع الذى فهم منه هذا الفهم فإنا نكون له شاكرين

ولقد وضح المؤلف هذه المسألة وبينها تماماً حين عقد مشابهة بين الفتحة فى اللغة العربية وبين السكون فى اللغة العامية حتى لا يدع مجالاً لفهم خاطئ وحتى يقرب المسألة من الأذهان ، فهل يستطيع الأستاذ أن يفهم أن المؤلف قصد أن الكلمات الساكنة الآخر فى اللغة العامية ، وكل كلمات اللغة العامية ساكنة الآخر ، تؤدى معانى ثانوية يمكن الاستغناء عنها ؟ وبم إذن تؤدى المعانى الهامة ، ما دام الأستاذ قد حكم على المشبه ، وهو الفتحة فى اللغة العربية ، بأنه في رأي المؤلف ، لا يأتى إلا مع كلمات معانيها لا يعتنى ولا يهتم بها فانه سيفعل ذلك مع المشبه به ، وهو السكون فى اللغة العامية ، أى أن اللغة العامية تصبح فى رأى المؤلف خالية من المعانى الهامة قاصرة على المعانى الثانوية التى لايضير تركها ولا ينفع ذكرها . تلك هى النتيجة التى يريد أن يخرج بها الناقد وهى أبعد ما تكون عن العقل السقيم بله العقل السليم .

أن تكون الفتحة فى العربية كالسكون فى العامية ليس معناه أن الكلمات المفتوحة ليست مهمة ولا تعتنى بها اللغة ، بل إن العلاقة بين هذين المعنيين منعدمة تماماً ، إنما ذلك لأنها الأصل فى الحركات ولا يعدل عنها إلا لغرض هو الإسناد أو الاضافة ؛ ولم يقل أحد إن معنى الإسناد أهم من المعانى التى تؤديها الكلمات المفتوحة الآخر . ترى عند النحويين دائماً شيئاً اسمه الأصل وما عداه الفرع ولكنهم لا يجعلون أحدهما أهم من الآخر ، فهم يقولون الأصل فى المضارع الرفع والأصل فى الأسماء الأعراب الخ ، وليست فروع هذه الأصول بأهم منها بل لم يلتفت أحد مطلقاً إلى وجود أهمية أو عدمها فى هذا التقسيم . إن بناء أهمية وعدمها على أصل وفرع فى النحو فكرة خاطئة ومنطق فاسد .

والأستاذ لا يؤمن بأن الفتحة أخف الحركات ، فأيها إذن أخف ؟ وما رأى الأستاذ فى هذه الأدلة الكثيرة التى أوردها المؤلف ؟ وهلا تعرض لواحد منها فنقضه ؟ لم يفعل الأستاذ ذلك . النقد الصحيح أن يتعرض الناقد للأدلة وينقضها الواحد بعد الآخر حتى تكون حجته دامغة ودليله قاطعاً ؛ وإذا لم يفعل الأستاذ ذلك فقد كفانا مؤونة الرد عليه .

«يتبع»

السيد عبد الهادى
بالدراسة العليا بكلية الآداب

مجموعة شعر ضائعة

تركت على الحشائش بمتنزه الحياة بحلوان مجموعة قصائد لى فى كراسة صغيرة مجلدة بعضها نشر فى الأهرام والمقتطف وبعضها لم ينشر . فمن وجدها فليتفضل بردها مشكوراً مأجوراً ؟

سيد قطب
مدرس بحلوان الابتدائية

﴿ طبعت بمطبعة الرسالة بشارع المهدى بعمارة عجيم رقم ٧ ﴾